عراقجي، في رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن بشأن القرار رقم ٢٢٣١:

أيّ ادّعاء بـ«إحياء» أو «إعادة تفعيل» قرارات منتهية الصلاحية باطل

قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٣١ كان ساري المفعول حتى ١٨ أكتوبر ٢٠٢٥، ومنذ ذلك التاريخ، انتهت جميع أحكامه

تحركات الترويكا الأوروبية لإعادة العمل بقرارات مجلس الأمن الملغاة لا ينبغي اعتبارها ذات قيمة أو أثر قانوني

بقائي: لم يُتخذ أي قرار في مجلس الأمن بشأن إعادة العقوبات الملغاة

استمرار التوتر بين أفغانستان وباكستان يهدّد استقرار المنطقة بأكملها

أكّد وزير الخارجية، سيد عباس عراقجي، ان محاولة الدول الأوروبية الاعتماد على ما تسميه «إشعار بدء آلية الزناد» باطلة وتفتقر الى الشرعية؛ مُضيفاً: انه وبناء عليه، فإن أي ادعاء بـ«إحياء» أو «إعادة تفعيل» قرارات انتهت صلاحيتها باطل ويفتقر الى الأساس القانوني، ولا يمكن أن يُنتج أي أثر قانوني ملزم.

ووجّه وزير الخارجية رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن موضّحاً فيها موقف الجمهورية الإسلامية الإيرانية من انتهاء العمل بقرار مجلس الأمن رقم ٢٢٣١، وجاء في نص الرسالة: في سياق المراسلات السابقة، ولا سيما آخرها بتاريخ ٢٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٥، أحيطكم علماً من خلال هذه المراسلة بأن قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٣١ (عام ٢٠١٥) قد انتهى العمل به نهائياً في ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٥، وفقاً لأحكامه الصريحة. وفي هذا السياق، أود أن أؤكد مجدداً موقف الجمهورية الإسلامية الايرانية على النحو التالي: قبل عشر سنوات، دخل الاتفاق النووي الإيراني حيّز التنفيذ بموافقة مجلس الأمن على القرار ٢٢٣١ (عام ٢٠١٥)، الأمر الذي يعكس الاعتقاد المشترك للمجتمع الدولي بأن الدبلوماسية والتعاون متعدد الأطراف يعدان أنجع السبل وأكثرها فعالية لتسوية الخلافات.

وقد قبلت الجمهورية الإسلامية الايرانية، انطلاقاً من التزامها الراسخ بتسوية الخلافات بالوسائل السلمية، الاتفاق النووي بحسن نية ونفذته تنفيذاً كاملاً ودقيقاً وفقاً لالتزاماتها. ومع ذلك، وعلى الرغم من التزام الجمهورية الإسلامية الإيرانية الكامل والموثق، قامت الولايات المتحدة الأمريكية، في انتهاك صارخ لالتزاماتها، أولاً بالامتناع عن تنفيذ التزاماتها، ثم انسحبت من الاتفاق بشكل أحادي في ٨ أيار/ مايو ٢٠١٨، وأعادت فرض عقوباتها غير القانونية والأحادية والمتجاوزة لحدودها الإقليمية ووسّعتها أكثر.

انتهاك فاضح للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة

وأردف عراقجي: شكّلت هذه الإجراءات القسرية انتهاكا فاضحا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وأدّت إلى تعطيل شديد لتنفيذ الاتفاق النووي. كما أن الأطراف الأوروبية في الاتفاق النووي (فرنسا وألمانيا وبريطانيا)، على الرغم من التزامها الأولي بالحفاظ على الاتفاق وتعويض آثار انسحاب الولايات المتحدة، لم تفِ بالتزاماتها فحسب، بل فرضت أيضا عقوبات غير قانونية إضافية ضد أشخاص ومؤسسات إيرانية، مما جعلها ترتكب انتهاكات جوهرية أخرى للاتفاق النووي. وأضاف في رسالته: على مدار السنوات الماضية، تمّ توثيق جميع هذه الانتهاكات الجسيمة لعدم الوفاء بالالتزامات بشكل كامل، وقد أُبلغتم معاليكم وأعضاء مجلس الأمن بها مرارا في مناسبات عديدة. وقد أبدت الجمهورية الإسلامية الايرانية أعلى درجات ضبط النفس أمام هذه الانتهاكات المتكررة والجوهرية، وسعت جاهدة عبر القنوات الدبلوماسية لإعادة التوازن والحفاظ على الاتفاق.

التعامل البنّاء من جانب إيران

وأضاف: تشير السجلات الواضحة للتعامل البناء من جانب إيران، بما في ذلك عقد اجتماعات استشارية متعددة مع الأطراف الأوروبية وحتى المفاوضات مع الطرف الأمريكي، إلى التزام إيران المستمر بمسار الدبلوماسية. ومع ذلك، فقد قوبلت هذه الجهود التي بُذلت بحسن نية بعمليات تخريبية وعدوانية ضد المنشآت النووية السلمية الإيرانية الخاضعة للضمانات.

وأكّد عراقجي قائلاً: لا يمكن لأي إجراء يُتخذ خارج إطار قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٣١ أن يُنشئ التزاما قانونيا على الدول الأعضاء. وتشير سجلات التصويت في مجلس الأمن والمواقف الصريحة لأعضائه الى أن هذا «الإشعار» يفتقر تماما الى الشرعية القانونية. وبناء عليه، فإن أي ادعاء بـ«إحياء» أو «إعادة» قرارات انتهت صلاحيتها باطلٌ من الأساس، ويفتقر إلى الأساس القانوني، ولا يمكن أن يُنتج أي أثر قانوني ملزم.

وأردف: بناء على ما سبق، تؤكد الجمهورية الإسلامية الايرانية على أن السلوك الذي اتبعته الترويكا الأوروبية يُعد مثالا صارخا لسوء استخدام الإجراءات القانونية، وهو ما يتعارض مع نص وروح قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٣١ (عام ٢٠١٥) والاتفاق النووي. وعليه، فقد نصّ قرار ٢٢٣١ بشكل واضح ومحدّد على إنهاء جميع قرارات مجلس الأمن السابقة المتعلقة بالبرنامج النووي السلمي الإيراني.

ووفقا للبند التنفيذي ٨ من القرار، فإن القرار ٢٢٣١ نفسه و الاحكام الواردة فيه وكذلك جميع قرارات العقوبات السابقة التي أشار إليها القرار، يجب أن تنتهي تلقائيا وفق الجدول الزمني الذي حدده المجلس. ولم يتخذ مجلس الأمن أي قرار لاحق يمدد هذا الجدول الزمني أو يعلّقه أو يُعدله بأي شكل من الأشكال. بل أكدت المناقشات والتصويت في مجلس الأمن في ايلول/سبتمبر ٢٠٢٥ بوضوح عدم وجود أي إجماع على تعديل أو إعادة تفسير أحكام القرار. وقال في رسالته: لم يمنح قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٣١ أي صلاحية أو سلطة للأمين العام أو للأمانة العامة للأمم المتحدة لاتخاذ أي إجراء يتعلق بتحديد أو إعلان أو إعادة تفعيل أو إحياء قرارات انتهت وفقا للبند التنفيذي ٨. وأي إجراء في هذا الصدد يُعتبر خارج حدود الصلاحيات القانونية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وقرار ٢٢٣١، وسيكون متعارضا مع الدور الإداري والمحايد المحض للأمانة العامة وفق الميثاق. واختتم وزير الخارجية قائلاً: قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٣١ (عام ٢٠١٥) كان ساري المفعول حتى ١٨ تشرين الاول/ أكتوبر ٢٠٢٥، ومنذ ذلك التاريخ، ووفقا للبند التنفيذي ٨، انتهت جميع أحكامه وأحكام قرارات العقوبات السابقة المتعلقة به، وأصبحت خالية من أي أثر قانوني مستمر. ولا يمكن بأي حال من الأحوال إعادة تفعيل أو تنفيذ أي من التدابير التي انتهت صلاحيتها اعتبارا من ذلك التاريخ، وأي محاولة في هذا الصدد تُعد غير قانونية وباطلة وغير ذات قيمة من الأساس.

بيان الخارجية بشأن انتهاء فترة القرار ٢٢٣١

من جانبها، أصدرت وزارة الخارجية بيانًا بشأن انتهاء فترة قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢٣١، ودعت الأمين العام للأمم المتحدة، وفقًا للمادة ١٠٠ من ميثاق الأمم المتحدة، إلى تصحيح المعلومات الخاطئة الواردة على موقع المنظمة الإلكتروني فورا بشأن عملية إعادة القرارات المنتهية ضد إيران، ومنع المزيد من الالتباس في الإجراءات القانونية والإجرائية المتعلقة بعمل مجلس الأمن.

وجاء في بيان وزارة خارجية الجمهورية الإسلامية الإيرانية بشأن انتهاء فترة قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٣١: كما ورد في المواقف والتصريحات الرسمية السابقة بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة وقرار مجلس الأمن رقم ٢٢٣١ الصادر في ٢٠ يوليو/تموز ٢٠١٥ بشأن البرنامج النووي السلمي الإيراني، فإن فترة العشر سنوات المنصوص عليها في هذا القرار تنتهي يوم السبت ١٨ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٥، وستُعتبر جميع أحكامه، بما في ذلك القيود المفروضة على البرنامج النووي الإيراني والآليات ذات الصلة، منتهية اعتبارًا من هذا التاريخ.

واضاف: بالمثل، ينبغي حذف القضية النووية الإيرانية، التي كانت مدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن تحت عنوان «منع الانتشار»، من قائمة القضايا قيد نظر مجلس الأمن. ومع انتهاء فترة القرار ٢٢٣١، ينبغي التعامل مع البرنامج النووي الإيراني مثل البرنامج النووي لأي دولة غير حائزة للأسلحة النووية طرف في معاهدة منع الانتشار.

وتابع البيان: كان الهدف المزعوم من إدراج القضية النووية الإيرانية على جدول أعمال مجلس الأمن هو ضمان الطابع السلمي للبرنامج النووي الإيراني، وعدم تحويله نحو صنع الأسلحة النووية. وقد تحقق هذا الهدف بالكامل، إذ لم تنشر الوكالة الدولية للطاقة الذرية أيّ تقرير مخالف.

عدم قانونية الخطوة الأوروبية

وأردف: تُؤكّد وزارة خارجية الجمهورية الإسلامية الإيرانية عدم قانونية هذه الخطوة التي اتخذتها الدول الأوروبية الثلاث الأعضاء في خطة العمل الشاملة المشتركة (بريطانيا، فرنسا، ألمانيا)، والتي سعت، دون أي أساس قانوني أو مبرر منطقي، وامتثالاً لإرادة الولايات المتحدة وحدها - بصفتها طرفاً انسحب من خطة العمل الشاملة المشتركة من جانب واحد وبلا مبرر عام ٢٠١٨ - إلى إساءة استخدام آلية الزناد (تسوية النزاعات) في خطة العمل الشاملة المشتركة لإعادة العمل بقرارات مجلس الأمن المنتهية. وتُؤكّد وزارة خارجية الجمهورية الإسلامية الإيرانية مجدداً أن هذه الخطوة التي اتخذتها الدول الأوروبية الثلاث لم تُؤثّر على الترتيبات القانونية الواردة في القرار ٢٢٣١، بما في ذلك تاريخ انتهاء فترته، ويجب اعتبار هذا القرار منتهياً في تاريخه (١٨ تشرين الاول/اكتوبر).

وقال البيان: يتم التاكيد أيضًا على أنه على الرغم من الإجراءات غير القانونية التي اتخذتها الدول الأوروبية الثلاث، لم يتخذ مجلس الأمن الدولي أي قرار بإعادة العمل بالقرارات الملغاة، وذلك بسبب المعارضة الصريحة من العضوين الدائمين، الصين وروسيا.

واردفت الخارجية الايرانية: بناءً على ذلك، فإن التحركات المضادة التي اتخذتها ألمانيا والمملكة المتحدة وفرنسا، باعتبارها منتهكي خطة العمل الشاملة المشتركة، والتي سعت إلى إعادة العمل بقرارات مجلس الأمن الملغاة بسوء نية ودون مراعاة للإجراءات القانونية ذات الصلة، لا ينبغي اعتبارها ذات قيمة أو أثر قانوني أو تنفيذي. كما لا يجوز لأمانة مجلس الأمن تأييد أو الاعتراف بالإجراءات غير القانونية التي اتخذتها هذه الدول الثلاث.

تصحيح المعلومات الخاطئة على موقع الأمم المتحدة الإلكتروني

واضافت: بناءً على ما سبق، يُطلب بقوة من الأمين العام للأمم المتحدة، وفقًا للمادة ١٠٠ من ميثاق الأمم المتحدة، أن يتم فورًا تصحيح المعلومات الخاطئة الواردة على موقع الأمم المتحدة الإلكتروني بشأن العملية المزعومة لإعادة العمل بالقرارات الملغاة ضد إيران، وأن يمنع أي لبس في الإجراءات القانونية والإجرائية المتعلقة بعمل مجلس الأمن.

وتابع البيان: كما تعتبر الجمهورية الإسلامية إعادةَ إنشاء آليات عقوبات مجلس الأمن، بما فيها لجنة العقوبات وفريق الخبراء، أمراً غير قانوني، وتدعو الأمانة العامة إلى تعديل المعلومات الواردة على الموقع الإلكتروني لمجلس الأمن في أقرب وقت ممكن، بإزالة ادعاء إنشاء هذه الآليات. واعربت إيران بحزم عن التزامها الدبلوماسي، مُؤكّدةً على الحقوق المشروعة والمصالح القانونية للشعب الإيراني في جميع المجالات، بما في ذلك مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

الإجراء الأوروبي غير قانوني

من جانبه أكد المتحدث باسم الخارجية «إسماعيل بقائي»، يوم أمس، أنه فيما يتعلق بقضية خطة العمل المشترك الشاملة، وقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢٣١، نشهد أيضا انتهاكات للقانون الدولي من قبل بعض الدول. ولقد أكدنا منذ البداية أن الإجراء الأوروبي غير قانوني، وأن بياننا هذا ليس مجرد بيان موقف، ونعتقد أنه لم يُتخذ أي قرار في مجلس الأمن بهذا الشأن. وعارض عضوان دائمان في مجلس الأمن (الصين وروسيا) هذا القرار، وأعرب عضوان آخران عن معارضتهما له، وامتنع عضوان آخران في مجلس الأمن عن التصويت على مسألة إعادة فرض العقوبات.

وقال بقائي: من الناحية القانونية، تتّفق معنا دول عديدة في هذا الشأن، كما رأينا هذا الموقف من ١٢٠ دولة في اجتماع وزراء خارجية حركة عدم الانحياز وأيدت ودعمت نحو ١٢٠ دولة وجهة نظر إيران في اجتماع وزراء خارجية حركة عدم الانحياز في أوغندا وأكدت هذه الدول أن تحرك الدول الأوروبية الثلاث لإعادة القرارات ضد إيران لا أساس قانوني له. وقد تسبّب تحرّك الدول الأوروبية الثلاث في هذه القضية في فوضى قانونية بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ولا يوجد إجماع في هذا المجلس بشأن ما أرادت الدول الأوروبية الثلاث فعله.

التوتر بين أفغانستان وباكستان

في سياق آخر، قال وزير الخارجية في اتصال هاتفي مع وزير الهيئة الحاكمة في أفغانستان «مولوي أمير خان متقي»: إن استمرار التوتر بين باكستان وأفغانستان لا يؤدي إلى خسائر بشرية فحسب، بل ويعرض استقرار المنطقة بأكملها للخطر. وأعرب عن قلقه إزاء التطورات الأخيرة بين أفغانستان وباكستان، مُؤكّداً على ضرورة ضبط النفس وإنهاء الصراع وحل الخلافات من خلال الحوار والتفاوض.

● أخبار قصيرة

قائد الثورة يعزي بوفاة العميد أفشار

عزّى قائد الثورة الاسلامية سماحة آية الله العظمى الإمام السيد علي الخامنئي، يوم أمس، بوفاة العميد علي رضا افشار، وجاء في نص رسالة قائد الثورة الإسلامية:

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أتقدّم بالتعازي بوفاة القائد المجاهد الراحل السيد علي رضا أفشار (رحمة الله تعالى عليه)، الذي كان من رواد الثورة الإسلامية ومن كبار قادة جهاد البناء في سنواته الأولى، إلى عائلته الكريمة وأصدقائه وزملائه.

أسأل الله تعالى أن يتغمّده بواسع مغفرته ورضوانه ويسكنه فسيح جناته.

قاليباف يبلغ الحكومة بقانون انضمام إيران إلى اتفاقية مكافحة تمويل الإرهاب

أبلغ رئيس مجلس الشورى الإسلامي «محمدباقر قاليباف»، في رسالة إلى رئيس الجمهورية «مسعود بزشكيان»، قانون انضمام الحكومة إلى الاتفاقية الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب (CFT) وفقاً للمادة ١٢٣ من الدستور.

ووافق مجلس تشخيص مصلحة النظام في اجتماعه يوم ١ أكتوبر/ تشرين الأول من العام الجاري على انضمام إيران إلى اتفاقية مكافحة تمويل الإرهاب بشروط. وفي وقت سابق يوم أمس، أعلن المتحدث باسم مجمع تشخيص مصلحة النظام عن موافقة المجمع المشروطة على انضمام إيران إلى الاتفاقية الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب (CFT). وصرح «دهنوي» بأن مجمع تشخيص مصلحة النظام، وبعد عقد ٤ اجتماعات إلى جانب اجتماعات اللجان المشتركة، أعلن خلال اجتماعه اليوم (أمس) عن الموافقة المشروطة على انضمام إيران إلى اتفاقية (CFT).

وفد برلماني يشارك في الدورة الـ١٥١ للاتحاد البرلماني الدولي

غادر مدير عام الشؤون البرلمانية والقانونية بوزارة الخارجية، صباح أمس طهران متوجّهاً إلى جنيف، حيث المقر الأوروبي للأمم المتحدة في سويسرا، وذلك للمشاركة في الدورة ١٥١ للاتحاد البرلماني الدولي.

وبرفقة الوفد البرلماني للجمهورية الإسلامية الإيرانية، برئاسة نائب رئيس مجلس الشورى الإسلامي حميدرضا حاجي بابايي، سافر مدير عام الشؤون البرلمانية والقانونية بوزارة الخارجية، حسين نوش آبادي، الى جنيف للمشاركة في الدورة ١٥١ لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي. وصرّح نوش آبادي أن رئيس وأعضاء الوفد البرلماني الإيراني سيُلقون كلمات خلال الجلسة العامة، والاجتماع الآسيوي، وكذلك في إطار الاتحاد الأوروبي، وسيجرون خلال المؤتمر لقاءات ثنائية ومتعددة الأطراف مع رؤساء ووفود برلمانات دول أخرى.